الملف

بقلم رئيس التحرير العميد منير عقيقي

هل من بوادر للخروج من الأزمة الاقتصادية؟

يعيش الاقتصاد اللبناني منذ عام 2019 واحدة من أعمق الأزمات الاقتصادية والمالية في تاريخه الحديث. فقد ترافقت الأزمة المصرفية وانهيار سعر صرف الليرة مع تراجع حاد في النشاط الاقتصادي، وتآكل القدرة الشرائية، وارتفاع مستويات الفقر والبطالة، قبل أن تأتي الأزمات الأمنية والحرب الاسرائيلية لتزيد الضغوط على اقتصاد هش أصلاً. بعد تسجيل نمو حقيقي بنحو 3.5% عام 2025، عادت الآفاق الاقتصادية إلى التراجع نتيجة التطورات الأمنية في 2026، إذ يتوقع البنك الدولي انكماش الاقتصاد اللبناني بنحو 6.4% خلال عام 2026، كما يتوقع ارتفاع التضخم إلى نحو 17.5% هذا العام.

على الصعيد المالي، شهد الوضع تحسنا نسبيا، إذ سجلت المالية العامة فائضا إجماليا بلغ نحو 3.9% من الناتج المحلي عام 2025، نتيجة تحسن الجباية الجمركية والضريبية وضبط الإنفاق. إلا أن هذا التحسن لا يعني انتهاء الأزمة، خصوصا ان الدين العام لا يزال غير مستدام، فيما لم تبدأ بعد عملية شاملة لإعادة هيكلته.

تزداد هشاشة الاقتصاد اللبناني بسبب اعتماده الكبير على الخارج. فلبنان يعتمد بصورة واسعة على الاستيراد لتأمين حاجاته من الطاقة والمواد الغذائية والسلع الاستهلاكية والمواد الأولية. وقد بلغ عجز تجارة السلع نحو 17.4 مليار دولار عام 2025، فيما شكلت واردات الطاقة وحدها نحو 29% من إجمالي فاتورة الاستيراد. في المقابل، شكلت تحويلات اللبنانيين في الخارج مصدرا اساسيا للعملات الأجنبية.

لقد انعكست الأزمة المالية التي انفجرت عام 2019 بصورة مباشرة على حياة اللبنانيين. إنهارت قيمة الليرة، تراجعت الأجور الحقيقية، ارتفعت أسعار السلع والخدمات بصورة كبيرة، فيما فقد المودعون القدرة على الوصول بحرية إلى ودائعهم المصرفية. كما أدى انهيار القطاع المصرفي إلى شلل كبير في الائتمان والاستثمار، وأدت الأزمة إلى ارتفاع معدلات الفقر والبطالة وتراجع مستوى الخدمات العامة. ويؤكد صندوق النقد أن الأزمة المصرفية ما زالت تعيق النشاط الاقتصادي وتوفير الائتمان، وأن آثارها الاجتماعية لا تزال كبيرة.

في مواجهة ذلك، بدأت الدولة، وبالتعاون مع صندوق النقد والبنك الدولي، مسارا إصلاحيا يركز على محاور عدة، أبرزها ضبط المالية العامة، تحسين الإيرادات والجباية، وضع إطار مالي متوسط الأجل، إعادة هيكلة الدين العام، واعادة بناء القطاع المصرفي. في هذا السياق، أقرت تعديلات على قانون تسوية أوضاع المصارف بما يوفر اطارا لمعالجة المصارف المتعثرة وفق معايير دولية. كما يجري العمل على قانون الاستقرار المالي واسترداد الودائع، مع التشديد على احترام تسلسل تحمّل الخسائر وحماية صغار المودعين قدر الإمكان.

لا يزال الاقتصاد اللبناني في مرحلة انتقالية دقيقة. فقد تحققت بعض عناصر الاستقرار النقدي والمالي، واستقر سعر الصرف إلى حد كبير، وتحسنت قدرة الدولة على تحصيل الإيرادات، لكن القطاع المصرفي لم يستعد عافيته، والدين العام لم يعالج بصورة نهائية، فيما لا تزال الحاجة كبيرة إلى الاستثمار وإعادة الإعمار واستعادة الثقة. ويشير صندوق النقد هنا إلى أن إبرام برنامج إصلاحي شامل يتطلب استمرار التقدم في إصلاح المصارف، وقانون معالجة الفجوة المالية، وموازنة شفافة لعام 2027، وإطارا ماليا متوسط الأجل يضمن استدامة الدين.

يقف لبنان أمام فرصة صعبة، لكنها ليست مستحيلة للخروج من أزمته الاقتصادية. فالإصلاحات المالية والمصرفية بدأت تأخذ شكلا أكثر وضوحا، لكن نجاحها يتوقف على تنفيذها بصورة متكاملة، واستعادة الثقة بالنظام المصرفي، ومعالجة الدين العام، وتحفيز الاستثمار والنمو، وتوفير شبكة حماية اجتماعية للفئات الأكثر تضررا. كما أن استمرار الاستقرار الأمني وتدفق أموال المغتربين والدعم الدولي عوامل أساسية في أي تعاف مستدام.

وبين صعوبة الطريق والحاجة الملحة إلى نتائج ملموسة، يبقى أمل اللبنانيين في أن تتمكن الحكومة من تحويل الإصلاحات من قوانين وخطط إلى واقع اقتصادي ومعيشي أفضل، وأن تضع البلاد تدريجيا على طريق التعافي والنمو.